الصباح الاقتصادية
12
العدد 3237 - السنة الحادية عشرة
الجمعة 29 ربيع الأول 1440 - الموافق 7 ديسمبر 2018
Friday 7 December 2018 - No.3237 - 11 th Year

رئيس «أوبك»: يتوجب دراسة الفجوة المحتملة بين العرض والطلب العام المقبل

اكد رئيس مؤتمر منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي أمس الخميس أهمية الحفاظ على سوق نفط مستقرة أسوة بما تحقق في عام 2018 ووجود أساس يسمح بتلبية الطلب المتوقع على النفط في المستقبل.

وقال المزروعي في بيان استهل به أعمال الاجتماع الوزاري ال175 لمؤتمر (اوبك) "نتطلع إلى عام 2019 ونرى مجموعة جديدة من التحديات من بينها توقعات بنمو أعلى في العرض مقارنة بالمتطلبات العالمية المتوقعة ومؤشرات على وجود تباطؤ محتمل في الطلب".

وشدد في هذا الصدد على أهمية دراسة الفجوة المحتملة بين العرض والطلب العام القادم وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على مستويات المخزون والتوازن الهائل في السوق الذي حققناه خلال العامين الماضيين.

كما اعرب عن ثقته في مواصلة جميع الدول الأعضاء العمل مع أمانة (اوبك) وشركائنا من خارج المنظمة على تغيير الاستراتيجية التي اتخذناها في يونيو 2018.

وقال المزروعي "نحتاج إلى تذكير أنفسنا بأهمية وجود منظمة (اوبك) تعاونية ورشيقة ومستقبلية ونقدر تماما قيمة الجهود المشتركة مع أصدقائنا من خارج (اوبك) من خلال (إعلان التعاون) التاريخي".

سهيل المزروعي

وأضاف "لقد أظهرت لنا التجربة مرارا أن مبدأ التعاون المستمر والشجاعة لتجربة شيء جديد يمكن أن يحقق نجاحا كبيرا".

واشاد المزروعي بإنجازات أعضاء (اوبك) بالإضافة إلى الدول المشاركة من الدول غير الأعضاء في المنظمة لجهودها المتواصلة خلال العامين الماضيين من اجل إقامة سوق نفط عالمي متوازن ومستقر ومستدام وبما يخدم مصالح المستهلكين والمنتجين والصناعة والاقتصاد العالمي ككل.

على صعيد اخر اشار رئيس مؤتمر (أوبك) الى أن المنظمة تلقت رسالة من قطر تخطرها بعزمها الإنسحاب من عضويتها اعتبارا من الأول من يناير المقبل قائلا إن "المادة 8 من النظام الأساسي للمنظمة تسمح للاعضاء بالانسحاب كحق سيادي لا يتطلب موافقة من مؤتمر (أوبك).. وبالتالي فان المنظمة تحترم القرار الذي اتخذته دولة قطر".

كما رحب رئيس مؤتمر (أوبك) في ختام بيانه الاستهلالي برؤساء وفود البحرين وسلطنة عمان وجنوب افريقيا وجنوب السودان الذي حضروا الى فيينا للمشاركة بصفة مراقب في الاجتماع وبالمدير العام الجديد لصندوق (أوبك) للتنمية الدولية (اوفيد) عبد الحميد الخليفة.

بهدف الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

شهاب الدين: الكويت تكثف اهتمامها بالطاقة المتجددة لاستخراج النفط

اكد مدير عام مؤسسة الكويت للتقدم العلمي الدكتور عدنان شهاب الدين أمس الخميس اهتمام الكويت المتزايد باستخدام الطاقة المتجددة لاستخراج النفط للحد من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون.

وقال شهاب الدين على هامش مشاركته في مؤتمر (انتقال الطاقة في الشرق الأوسط) في بيروت ان «مؤسسة البترول الكويتية لديها خطط للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في جميع عمليات الاستخراج والإنتاج والتحويل».

واضاف «لقد بدأت المؤسسة في وضع خطط لتنفيذ بعض المشاريع لالتقاط وتخزين ثاني أكسيد الكربون من جهة وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة من جهة اخرى».

ولفت الى أهمية الطاقة المتجددة في الكويت والتي بإمكانها ان تسهم في انتاج 15 بالمئة من الكهرباء في البلاد مشيرا الى ان قطاع النفط بدأ يساهم في بناء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية بالطاقة المتجددة لاستخدامها في عمليات استخراج النفط للحد من الانبعاثات.

وقال في كلمة القاها في المؤتمر ان «هناك تبدلا بنيويا في مشهد الطاقة العالمي وعلينا كعرب كون اننا نملك اكثر من نصف احتياطات العالم المحافظة على دور مستدام للنفط والغاز اللذين يسهمان في اقتصاديات الدول مع ضرورة العمل في الوقت نفسه للدفع باتجاه بدائل للاقتصاد المعتمد على النفط».واضاف «علينا العمل على خطين الأول رفع مساهمة القطاع غير النفطي في الاقتصاد والثاني جعل مساهمة القطاع النفطي اقل تاثيرا على البيئة للاستفادة من الكميات الكبيرة المتوفرة لدينا والمخزنة في باطن الأرض».

واعتبر شهاب الدين ان التحولات التي تصيب المشهد العالمي للطاقة تترك انعكاسات مهمة على المنطقة العربية لانها من اهم مناطق العالم في انتاج النفط.

ولفت الى ان العالم منذ 100 سنة يعتمد اعتمادا شبه كلي على الوقود الاحفوري الى درجة كبيرة خصوصا وان 85 بالمئة من احتياجات العالم من الوقود تؤمن من انواع الوقود الثلاثة الفحم والغاز والنفط.

ورأى ان سبب التحولات الجذرية الحاصلة في مشهد الطاقة يعود نتيجة لعدة تحديات منها المتعلق بامن الطاقة وبعضها مرتبط بتغير المناخ الذي يفرض دعم الطاقة المتجددة التي اصبحت بدورها تاخذ حيزا اكبر من اجمالي انتاج الطاقة.

واشار الى ان من بين التحديات ايضا السياسات المركزية التي اطلقتها بعض الحكومات في الدول الغربية لجهة الاعتماد على الطاقة المتجددة حيث نجد في المانيا والترويج قد بلغ انتاج الكهرباء عبر الطاقة المتجددة 30 بالمئة من اجمالي الكهرباء المنتجة هناك.

وقال شهاب الدين «ان التحولات الحاصلة في مجال الطاقة قد تعطي انطباعا بان ثمة تحولا كليا عن النفط والغاز وهو ليس صحيحا وانما هناك تحول عن مصادر الطاقة الاحفورية التي لها انبعاثات مرتفعة من ثاني أكسيد الكربون».

واضاف «بالامكان جعل النفط والغاز يستخدمان بشكل مستدام اذا استطعنا ان نخفض من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون في استخراج واستخدام هذه التقنيات عبر عدة بدائل منها كفاءة الطاقة واستخدام تقنيات حديثة واستعمال تقنيات لالتقاط ثاني أكسيد الكربون من الجو وتخزينه وغيرها من الوسائل».

«التجارة» تعتمد نشر العلامات التجارية عبر موقعها الإلكتروني

خالد الروضان

اصدر وزير التجارة والصناعة الكويتي خالد الروضان امس الخميس قرارا وزاريا اعتمد بموجبه نشر العلامات التجارية عبر موقع الوزارة.

وقالت (التجارة) في بيان صحفي إن القرار رقم (687) لعام 2018 تضمن نشر العلامات التجارية وكل ما يتعلق بها في قانون نظام العلامات التجارية رقم (13) لسنة 2015 ولائحته التنفيذية عبر موقع الوزارة الالكتروني دون غيره.وذكرت ان القرار يأتي في إطار تكامل نظام الخدمات الإلكترونية وتسهيل وتبسيط الإجراءات على اصحاب الاعمال والشركات والأفراد مبينة ان تفعيل النشر الإلكتروني للعلامات التجارية من خلال الرابط (ifta.gov.kw) سيكون بدءا من 16 ديسمبر الجاري.واوضحت ان القرار يأتي ايضا تنفيذا لمواد احكام القانون رقم 13 لسنة 2015 بشأن الموافقة على قانون نظام العلامات التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي ولائحته التنفيذية في المواعيد المحددة لها دون تأخير.

واكدت ان القرار يحقق سهولة مرجعية الاستعلام والاستدلال عن العلامة التجارية وتاريخ نشرها ووضوح العلامة وكافة البيانات الخاصة بها مع إمكانية أخذ نسخة ضوئية منها وإمكانية الوصول إلى العلامات التجارية من خلال الفئات.

وبينت انه يتيح ايضا الفرصة لأصحاب الأعمال من متابعة العلامات المنشورة طوال الفترة القانونية للنشر وذلك لحماية حقوقهم في العلامات التجارية.

وافادت (التجارة) أن القرار يستهدف تحقيق اكتمال المنظومة الإلكترونية للوزارة ورفع مؤشر الأداء مع المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية.

وأكدت أهمية القرار في تسهيل عملية الحصول على العلامة التجارية وأخذ نسخ ضوئية عن النماذج الشبيهة وسهولة الطعن عليها خلال الوقت المحدد قانونا.

«البترول الكويتية»: دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يحقق أهداف الخطط التنموية

اكدت مؤسسة البترول الكويتية حرصها على التواصل والتفاعل المستمر مع المبادرين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتشجيع الشباب للعمل بالقطاع الخاص وتأسيس مشاريعهم بمختلف القطاعات بما يحقق أهداف الخطط التنموية للبلاد.

جاء ذلك في كلمة لنائب العضو المنتدب للعلاقات العامة بالمؤسسة الشيخ فيصل جابر الأحمد الصباح نقلها بيان صحفي صادر عن المؤسسة امس الخميس بمناسبة مشاركة المؤسسة بملتقى التبادل التجاري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي اقيمت فعالياته امس الأول الأربعاء.

اعتباراً من سبتمبر 2019

ترقية بورصة الكويت على مؤشرات «ستاندرد آند بورز» كسوق ناشئ

■ الخالد: الترقية تؤكد نجاح الشركة في مواصلة مساعيها المستمرة لتنمية السوق بما يمنحه مصداقية عالية

خالد الخالد

ارتفاع جماعي للمؤشرات

■ المؤشر العام يرتفع 33.21 نقطة خلال جلسة «خضراء» للبورصة

قال الرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت خالد الخالد إن ترقية (البورصة) كسوق ناشئ على مؤشرات (ستاندرز آند بورز) تجسد المساعي التنموية الجادة للشركة.

وأضاف الخالد في بيان صحفي عقب الاعلان عن ترقية البورصة اعتبارا من 23 سبتمبر 2019 ان الترقية تؤكد نجاح الشركة في مواصلة مساعيها المستمرة لتنمية السوق بما يمنحه مصداقية عالية.

وأوضح ان بورصة الكويت تسير بخطى حثيثة نحو بلوغ أهدافها المتمثلة في دعم خطط التنمية الاقتصادية المحلية وجعل البلاد مركزا ماليا إقليميا يستقطب المستثمرين من جميع أنحاء العالم.

وذكر "استطعنا خلال وقت قصير استعادة ثقة المستثمرين إذ حرصنا على الالتزام بجودة خدماتنا".

وأفاد بأن بورصة الكويت أطلقت هذا العام عدة مشاريع مهمة تستهدف تطوير السوق بشكل عام من خلال تطبيق استراتيجياتها عبر تحسين البنى التحتية وبيئة الأعمال وإنشاء قاعدة مصدرين متنوعة وواسعة واطلاق المنتجات الجديدة إضافة إلى جذب المستثمرين وتوعيتهم بمستجدات السوق.

ولفت الخالد إلى أن شركة بورصة الكويت دشنت في ابريل الماضي أول مشاريعها الحيوية وشمل تقسيم السوق إلى ثلاثة أقسام تتميز بخصائص مختلفة من سوق إلى آخر من حيث السيولة والقيمة السوقية إضافة إلى مميزات أخرى من حيث التعامل والتداول في الشركات المدرجة في مختلف الأسواق وإطلاق منصة تداول الشركات غير المدرجة.

يذكر أن مؤسسة (ستاندرز آند بورز) أعلنت أمس الخميس ترقية بورصة الكويت كسوق ناشئ على مؤشراتها اعتبارا من 23 سبتمبر 2019.

وقالت هيئة أسواق المال الكويتية إن مؤسسة (ستاندرز آند بورز) أعلنت ترقية بورصة الكويت كسوق ناشئ على مؤشراتها اعتبارا من 23 سبتمبر 2019.

وأوضحت الهيئة في بيان صحفي أن (ستاندرز آند بورز) أشادت بالتقدم الملحوظ فيما يتعلق بأنظمة التسوية والتقاص من خلال الانتقال إلى دورة تسوية موحدة (تي+3) وتحقيق مبدأ التسليم مقابل الدفع (دي. في.بي).

وذكرت أن هذه التغييرات تم تطبيقها ضمن المرحلة الأولى والثانية من مشروع تطوير السوق الذي تشرف عليه هيئة أسواق المال ويتم تنفيذه بالتعاون مع شركة بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة.

وأضافت أن التطبيق الفعلي لإضافة بورصة الكويت ضمن مؤشرات (ستاندرز آند بورز داو جونز) سيكون قبل افتتاح السوق في 23 سبتمبر 2019.

وأفادت بأن المؤشرات المتأثرة بهذا القرار هي (ستاندرز آند بورز غلوبل بي.إم. آي) و(ستاندرز آند بورز غلوبل بي.إم.آي شريعة) ومؤشر (داو جونز غلوبل إندكس) و(ستاندرز آند بورز - آي.في.سي.آي) و(ستاندرز آند بورز غلوبل بروبرتي) و(داو جونز للأسواق الإسلامية).

ولفتت إلى أن (ستاندرز آند بورز داو جونز إندكس) وضعت بورصة الكويت على قائمة الاستشارة للترقية إلى سوق ناشئ في تقريرها الصادر يونيو الماضي للسنة الثانية على التوالي.

وقالت إن المؤسسة ذكرت في إعلانها الصادر بهذه المناسبة إن الجهة الرقابية ممثلة في هيئة أسواق المال تقوم بتنفيذ خطوات هامة في طريق استحقاق الترقية إلى تصنيف سوق ناشئ من خلال مشروع يتم تنفيذه وفق مراحل متعددة بهدف التقارب مع المعايير العالمية.

وذكرت أن الإعلان ذكر أبرز ما تم تنفيذه ضمن عملية التطوير ومنها توحيد دورة التسوية إلى (تي+3) وذلك استيفاءا للمعايير العالمية وكذلك تحقيق مبدأ التسليم مقابل الدفع والخطط المستمرة لتطويره إضافة الى القيام بتقسيم السوق وفق معايير محددة.

ولفتت الى أن إعلان (ستاندرز آند بورز) ذكر أن النسبة المتوقعة لوزن الكويت في مؤشر الأسواق الناشئة هو 0ر56 في المئة.

وأضافت ان هذا الإنجاز يأتي كثاني ترقية إلى مؤشرات الأسواق الناشئة تحصل عليها الكويت بعد ترقية (فونسي راسل) وكذلك وضع البلاد في قائمة المراقبة للترقية إلى تصنيف الأسواق الناشئة ضمن مؤشرات (إم.اس.سي.آي) المرتقب صدور قرار بشأنه في يونيو 2019.

ووجهت الهيئة شكرها الى شركائها في مشروع تطوير السوق وفي مقدمتهم شركة بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة وشركات الوساطة المالية وشركات الاستثمار المشاركة في نظام التداول وأمناء الحفظ على هذا الإنجاز.

وأسست هيئة أسواق المال الكويتية وفقا للقانون رقم 2010/7 الذي أقره مجلس الأمة في فبراير 2010 وتعديلاته وتقوم الهيئة بتنظيم ومراقبة أنشطة الأوراق المالية وتحقيق مبدأ الشفافية والعدالة والكفاءة وإلزام الشركات المدرجة بتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات وحماية المستثمرين من الممارسات الغير عادلة والمخالفة لقانون الهيئة.

جلسة "خضراء"

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها الأسبوعية أمس الخميس على ارتفاع المؤشر العام 21ر33 نقطة ليبلغ مستوى 9ر5186 نقطة بنسبة ارتفاع تبلغ 64ر0 في المئة. وبلغت كميات تداولات المؤشر 9ر118 مليون سهم تمت من خلال 5347 صفقة نقدية بقيمة 3ر30 مليون دينار كويتي (نحو 99ر99 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 8ر10 نقطة ليصل إلى مستوى 2ر4734 نقطة وبنسبة ارتفاع 23ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 12ر60 مليون سهم تمت عبر 2221 صفقة نقدية بقيمة 3ر5 مليون دينار (نحو 49ر17 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 3ر45 نقطة ليصل إلى مستوى 2ر5435 نقطة وبنسبة ارتفاع 84ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 8ر58 مليون سهم تمت عبر 3126 صفقة بقيمة 9ر24 مليون دينار (نحو 17ر82 مليون دولار).

وكانت شركات (ايفا فنادق) و(انجازات) و(خليج ت) و(صلبوخ) و(المساكن) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (بيتك) و(بنك وربة) و(زين) و(الامتياز) و(الدولي) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (باكو) و(اكتتاب) و(آن) و(أجيال) و(مينا).

وتابع المتعاملون إفصاحا لشركة المركز المالي الكويتي بشأن التصنيف الائتماني وإفصاحا عن تعامل شخص مطلع على أسهم شركة (ميزان القابضة) علاوة على إفصاح من (المصالح العقارية) بشأن معلومات جوهرية تتعلق بتوقيع عقد تسوية مديونية وتنازل عن دعوى قضائية.

كما تابع هؤلاء إفصاح معلومات جوهرية بشأن بيع عقار لشركة تابعة للشركة الخليجية المغاربية القابضة علاوة اعلان شركة بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية غير مدرجة لمصحلة حساب وزارة العدل.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق الأول منها يستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي - الثاني - الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات - الثالث - فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.